

القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية ورهان تحديث التدبير المالي العمومي في المغرب
Organic Law 13.130 and a bet to modernize the public financial management in Morocco

أكحل محمد*، جامعة باتنة1، akhalameur@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/ 25

تاريخ الاستلام: 2021/04/ 26

ملخص:

يشكل القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية مدخلا قانونيا لتحديث التدبير المالي العمومي، وتحولا مهما في مسار تسيير المالية العمومية بالمغرب يهدف لإصلاح الدولة، وتقوية نجاعة التدبير العمومي بالنظر لشح الموارد المالية وعجز الميزانية، وهذا من خلال الالتزام بتحسين شفافية الميزانية، ومساءلة المدبرين العموميين، وتحسين المقروئية الميزانية، وتعزيز دور البرلمان في المجال المالي، وعلى الرغم من الإنجازات المحققة عبر مسار الإصلاح بداية من سنة 2001 إلا أنه لم يستجب لمتطلبات حكامه التدبير المالي العمومي، مما جعله نصا مكرسا لمقتضيات سابقه وجامعا لبعض مناشيرها ومراسيمها، وعليه تبقى الضرورة ملحة لتبني مقاربة شاملة وفق رؤية تشاركية واضحة، ومتكاملة عمادها سياسيات عمومية متجانسة، تنبع من واقع المجتمع، وتتفاعل مع المستجدات والتجارب الرائدة في مجال التدبير المالي العمومي، فالتقنية والخبرة والتقييم والمعرفة تحتاج بيئة ديمقراطية لتحقيق رهان تحديث التدبير المالي العمومي.

الكلمات المفتاحية: التدبير العمومي؛ القانون التنظيمي للمالية، البرلمان؛ البرنامج؛ النتائج.

تصنيف JEL: K0، E6، H61.

Abstract:

The organic law 130.13 constituted the legal entry point to constitutes the legal entry point for modernizing the public financial management, and an important shift in the course of public financial management in Morocco aimed at reforming the state and strengthening the efficiency of the public management in view of the scarcity of financial resources and the budget deficit, This is through commitment to improving budget transparency, accountability of public managers, improving budget readability, and strengthening the role of parliament in the financial field. Despite the achievements made through the reform path beginning in 2001, it did not respond to the requirements of the governance of the public financial requirements, which made it a text dedicated to the requirements of Accordingly, the necessity remains urgent to adopt a comprehensive approach according to a clear and integrated participatory vision based on homogeneous public policies that stem from the reality of society, and interact with developments and pioneering experiences in the field of public financial management, as technology, experience, evaluation and knowledge need a democratic environment to achieve a modernization bet public financial management

Keywords: public management, the organic law , parliament, the program, result.

Jel Classification Codes: K0 ، E6 ، H61.

* المؤلف المرسل

. مقدمة :

شكل تزايد حجم الإنفاق العمومي، وشح الموارد المالية المقترن بتفشي مظاهر الفساد واختلاس المال العام، لتصاعد المطالبة بضرورة المحافظة على المال العام، وحسن تدبيره، وهو ما أصبح يتطلب إرساء مبادئ الحوكمة المالية المتمثلة في الشفافية والمساءلة والرقابة والمشاركة في تسيير المالية العمومية بشكل عام بالنظر لحالة العجز التي يعرفها المقرب القانوني لتدبير المال العام، هذا التوجه نحو تجسيد تدبير مالي عمومي فعال أصبح مطلباً للدول المتقدمة وضرورة بالنسبة للدول النامية، غير أن الوصول إلى تحقيقه يعد إشكالية تتطلب صياغة نموذج يستطيع الجمع بين الشرعية، المساواة، العدالة من جهة، والفعالية الكفاءة والأداء والنتائج من جهة ثانية، كما يقوم على التحكم في التحولات الداخلية، والرهانات الخارجية المتمثلة في العولمة وآثارها.

انخرط المغرب كغيره من الدول في موجة الإصلاح التي عرفها عديد دول العالم في الربع الأخير للقرن الماضي بهدف لتحسين تدبير المالية العمومية بداية من سنة 2001 تحت تأثير عوامل داخلية واستجابة لضغوط خارجية، في هذا الإطار تم إطلاق عدة ورشات في مجال الإصلاح المالي للبحث عن السبل الكفيلة بتدبير أحسن للمال العام، أين يعتبر إصلاحها بوابة لتجسيد باقي برامج الإصلاح الأخرى، ويعتبر تبني القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 المدخل القانوني لتجسيد حوكمة التدبير المالي العمومي .

ولهذا فالدراسة في هذا السياق تحاول الإجابة عن إشكالية رئيسة :

إلى أي مدى يجسد القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية مدخلا لتحديث التدبير المالي العمومي في المغرب؟

وتهدف الدراسة لتحديد مرتكزات القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية، والتطرق لتقييم مدى تحقيق القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية لمتطلبات حوكمة التدبير المالي العمومي، من خلال استعمال المنهج الوصفي والتحليلي لتبيين مدى مساهمة المدخل القانوني في تحديث التدبير المالي العمومي.

للإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى:

المحور الأول: ركائز القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13.

المحور الثاني: تقييم مدى تجسيد القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية لمتطلبات حوكمة التدبير

المالي العمومي.

2. ركائز القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13

عرف المغرب نهاية التسعينيات حركية إصلاحية في المجال السياسي والاقتصادي والمالي والقطاعي هدفت لتدعيم الحوكمة الجيدة، وتنمية الرأسمال البشري توجه دستور 2011 الذي جاء ليرسي مبادئ الحوكمة الجيدة ومأسسة مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة¹، في هذا السياق يأتي تبني القانون التنظيمي للمالية 130.13 في إطار الإصلاحات البنوية التي شرع فيها المغرب بداية من سنة 2001 من أجل إرساء دعائم الحوكمة الجيدة وتفعيلاً لمضامين دستور 2011 المتعلقة بتدبير المالية العمومية²، ولمسايرة تحولات دولية تعرف توجهاً عالمياً نحو تبني منطق النتائج، تسعى هذه المقاربة³ "أولاً: تكييف الدولة مع المهام الجديدة والدور الجديد المتغير من فاعل رئيسي إلى فاعل بين فاعلين آخرين، وتعزيز القدرات المؤسسية وتطوير القدرات الاستراتيجية العامة من خلال تطوير ونشر ثقافة التحليل والتقييم الاستراتيجي داخل المجتمع وإشراك مؤسسات الفكر والرأي -خلايا التفكير وبيوت الخبرة- في عملية اتخاذ الإجراءات و القرار.

كما ترتبط ثانياً: بزيادة القدرات الاستراتيجية العامة المتجسدة في تطوير قدرات التنبؤ والتخطيط التشاركي، وفي تحسين ظروف عمل الإدارات العامة، وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات (استقلال القضاء والحوكمة البرلمانية وفعالية المؤسسات الرقابة الرسمية، ديناميكية المجتمع المدني)³.

يرتبط انخراط المغرب في مسار إصلاح التدبير المالي العمومي بعوامل داخلية تتعلق بفشل واختلالات المقاربة التقليدية لتسيير المالية العمومية⁴، في ظل تزايد المطالبة بإصلاح التسيير المالي العمومي عبر مراجعة القانون التنظيمي 57.98⁵ بالنظر للاختلالات والصعوبات المرتبطة بتعدد النصوص التنظيمية للتدبير المالي⁶، وغياب المنظور الاستراتيجي لتسيير المالية العمومية⁷، وعدم الاهتمام بالعوامل المؤثرة في صياغة القرار المالي، وعوامل خارجية بفعل ما تفرضه العولمة من ضرورة مواكبة تحدياتها⁸، حيث يتجه العالم منذ ثمانينات القرن الماضي للاعتماد على المناجمت العمومي الجديد المرتكز على تحقيق النتائج، وكذا ما تملبه المؤسسات المالية الدولية في سياق سياساتها لمنح القروض للدول المقترضة، ومن بينها المغرب إلى إجراء إصلاحات عميقة على أنظمة تسيير المالية العمومية⁹. يرتكز القانون التنظيمي رقم 13.130 المتعلق بقوانين المالية إلى ثلاث ركائز رئيسية وهي: تعزيز نجاعة التدبير العمومي، وشفافية المالية العمومية، والمساءلة.

1.2 تعزيز نجاعة التدبير المالي العمومي

إن تحسين أداء التدبير العمومي ضرورة لتحقيق فعالية التدبير المالي العمومي، وهو ما جعل كل الدول تسعى للبحث عن أفضل الأساليب لتجسيد ذلك، تجلّى ذلك في اعتماد الكثير منها على تسيير ميزانياتها بشكل يقترب من القواعد المطبقة في القطاع الخاص واعتماد مؤشرات النتائج كأساس لتحديد الموارد والنفقات، وهنا ركز القانون التنظيمي للمالية على ربط النفقات العمومية بتحقيق النتائج من خلال توجيه النفقات نحو منطقت النتائج عوض منطقت الوسائل بهدف تحقيق فعالية ونجاعة السياسات العمومية، وتحسين جودة المرفق العمومي والخدمات المقدمة للمواطن.

تم تعزيز نجاعة التدبير المالي العمومي من خلال وضع البرمجة المتعددة السنوات وكذا تدبير البرامج الميزانية الهادفة لتحسين حكامه السياسات العمومية، وتكريس مسؤولين المدبرين، إذ يتم تحين البرمجة الميزانية لثلاث سنوات كل سنة، حيث تكون معطيات السنة الأولى منها من هذه البرمجة تطابق معطيات السنة المالية، بينما معطيات السنتان الثانية والثالثة تكون ذات طابع إخباري مع توخي الواقعية في اعتمادها، ويهدف التحيين السنوي للبرمجة الميزانية متعددة السنوات لتبين الفوارق المحتملة بالمقارنة مع التوقعات الأصلية، وتندرج توقعات النفقات المنبثقة من البرمجة الميزانية لثلاث سنوات في مشاريع الأداء، وذلك لضمان انسجامها مع أهداف نجاعة الأداء، والحد من تعدد الوثائق الميزانية.

تناول القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية البرمجة المتعددة السنوات في المواد 3 و 5 و 47 و 48 في الفقرة الأخيرة وكذا المادة 69 منه، وتسمح البرمجة المتعددة السنوات من توضيح الرؤية الاستراتيجية للحكومة على المدى المتوسط وتمكن من تحديد أولويات السياسية العمومية، والسهر على انسجامها وضمان استدامتها، كما تتيح إمكانيات لتحسين ظروف إعداد قانون المالية، إضافة إلى أنها تقدم منظور أفضل للمدبرين لتدبير برامجهم عبر تمكينهم من آليات تتبع نجاعة النفقات العمومية.

في المغرب يتم إشراك المواطنين في وضع برنامج عمل الجماعة (المخطط الجماعي للتنمية سابقا) بالتنصيص على عدة مبادئ تتعلق بالديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة، حيث يدعو دستور 2011 السلطات العمومية لاسيما الجماعات الترابية إلى تطوير وإعداد مناهج تشاركية في تدبير الشأن العام.

تأخذ الهيكلية الميزانية تحقيق ثلاث أبعاد مترابطة ترمي لتحقيق فعالية التدبير المالي العمومي

-البعد الميزانياتي: تتم هيكلة الميزانية في برامج ميزانية، فتحدد برنامج أي وزارة يتم انطلاقا من استراتيجيتها لصياغة الأولويات والأهداف المتوقع تحقيقها، ويرتبط كل برنامج باعتمادات مخصصة لسياسة عمومية محدد.

-البعد التدبيري: يتم بتحديد كل مسؤول برنامج بالتشاور مع الهيئات التنفيذية لاتخاذ الإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق

الأهداف المرتبطة برنامجه¹⁰.

-البعد المتعلق بنجاعة أداء العمل العمومي: ويتمثل في إطار تقديم وقيادة منهجية الأداء المرتبطة بمشاريع نجاعة الأداء، إذ تم إدراج مبدأ التركيز على النتائج بشكل صريح في القانون التنظيمي بغية الوصول لفعالية ونجاعة السياسات العمومية، ومساءلة المسيرين بطريقة فعالة عن الأهداف المرتبطة بتدبيرهم¹¹.

وعليه ستحل المنهجية القائمة على النتائج محل التدبير القائم على الوسائل، ما يعني الانتقال من مقاربة قانونية وتقنية للتدبير الإداري إلى مقاربة مستندة على ثقافة تديرية في خدمة المواطنين تهتم بالنتائج، ومؤشرات الأداء والتسيير المالي، يتم تخصيص الاعتمادات وفق برامج كإطار لتنفيذ الموارد والنفقات العمومية، يتمتع المدبرون فيها بحرية تقابلها مسؤولية بوجوب تبرير كل وجه من أوجه الإنفاق العمومي، استنادا لحجم النتائج المحققة قياسا إلى الأهداف المسطرة سلفا وتقييمها تبعا لذلك.

2.2 تعزيز شفافية التدبير المالي العمومي

تشكل شفافية عملية اتخاذ القرار المالي العمومي آلية لتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة على المستوى الوطني والدولي، لذا سعى المغرب عبر مجموعة من الإجراءات تتعلق أساسا بتحسين المعلومة الميزانية والمالية، وكذا إصلاح التدبير المالي العمومي لتعزيز فعاليته وشفافيته.

يأتي هذا في سياق الاستجابة لمشروطة المؤسسات المالية الدولية بخصوص تدبير المالية العمومية (تقييم تدبير أنظمة المالية العمومية CFAA، وبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA).

تتمحور الإجراءات المتعلقة بتعزيز شفافية القرار المالي العمومي حول:

-الإغناء المستمر للمعلومة الميزانية والمالية المقدمة للبرلمان والرأي العام بصفة عامة، لغرض ملائمتها مع المعايير الدولية، وتطوير جودة المعلومة المقدمة للبرلمان والرأي العام، عرفت التقارير المرافقة لقوانين المالية تطورا ملحوظا ساهم في تحسين مقروئيتها وفي إنتاج معلومة مالية سهلة مبسطة كان لها أثر في تحسين وتجويد عملية اتخاذ القرار المالي العمومي، حيث تلزم الحكومة بتقديم أربعة عشر تقريراً مرفقا بقانون المالية للسنة¹².

-تحسين مقروئية وثائق الميزانية من خلال اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات المتعلقة بمراجعة هيكلية توبيبات الميزانية بداية من سنة 2006 لغرض تدوين إداري موحد لفصول ومكونات الميزانية، يسمح بتسهيل عمليات البرمجة والتقديم والتحليل الذي هيم مواد وبنقات الدولة¹³.

- تدارك التأخر الحاصل في إعداد وتقديم قوانين التصفية للبرلمان¹⁴. باعتبارها تمثل أداة تسمح بمقارنة الإنجازات بالتوقعات المقدمة، واستكشاف أوجه القصور في الأداء المالي للحكومة، ورصد الصعوبات التي حالت دون التنفيذ السليم للقرارات المالية المتخذة وفق الصيغة التي اعتمدت بها¹⁵.

- نشر المعطيات المالية والميزانية وتبسيطها للسماح بمشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني، وقد عرف هذا التوجه تطورا ملحوظا من خلال:"

-إصدار مشروع ميزانية المواطن.

- استخدام المؤشرات من اجل إطلاع الرأي العام على مدى نجاعة السياسات العمومية.

-إدراج المواقع والعناوين الإلكترونية اللازمة من اجل التفاعل مع المواطن.

-تقديم المعطيات المتعلقة بالميزانية بلغة بسيطة ومبسطة في رسوم بيانية.

-إصدار نسخة موجهة إلى الاعلام من أجل انتشار أوسع لدى المواطنين.¹⁶

تتعلق شفافية التدبير المالي العمومي التي يرمي القانون لتكريسها في مضامينه إلى تبني مبادئ جديدة مثل مبدأ الصدق

المقترن بالصدق الميزانياتي والمحاسباتي.

الصدق الميزانياتي: يقوم على واقعية الفرضيات التي يتم على أساسها بناء وإعداد قانون المالية وتقديمها بشكل صادق لمجموع مواد وتكاليف الدولة، والالتزام بتقديم قانون للمالية معدل عند حدوث تغييرات مهمة على الأولويات والفرضيات التي تم اعتماد قانون المالية على أساسها¹⁷.

وهنا تجدر الإشارة أن الصدق الميزانياتي ليست مسألة ثابتة ومطلقة لكونها تخضع للمتغيرات التي وظفت لبناء الفرضيات الميزانياتية، وتحديد الرجحة المرتبطة بها، فهي تبقى مسألة نسبية ترتبط بالمعطيات الظرفية المتزامنة مع مرحلة إعداد وتحضير قانون المالية وبالتوقعات الفرضيات التي تم بناؤها، أما بخصوص تقييم صدق حسابات الدولة فهي شان قانوني يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات¹⁸، ويتعين عدم الخلط بين بين الصدق الميزانياتي والمحاسبي الذي رأى النور أولاً¹⁹.

الصدق المحاسبي: يتكفل المحاسبون العموميون بالسهر على احترام المبادئ والقواعد المحاسبية بالتأكد من احترام صدق التسجيلات المحاسبية، واحترام الإجراءات وجودة الحسابات العمومية، وقد عهد للمجلس الأعلى للحسابات بمهمة التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها²⁰.

ولضمان نجاعة وشفافية التدبير المالي العمومي اعتمد القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية ثلاثة أنماط محاسبية: وهي الجمع بين المحاسبة الميزانياتية التي تسمح بتتبع تنفيذ الميزانية، والمحاسبة العامة التي تتيح تقييم الثروة والوضعية المالية للدولة، ومحاسبة التكاليف التي تمكن من معرفة الكلفة الفعلية للسياسة العمومية²¹.

3.2 المحاسبة وتقوية دور البرلمان في المجال المالي

إذا كان دستور 2011 عمل على تعزيز دور البرلمان في تدبير الشأن العمومي²²، فإن القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية حاول تجسيد هذا المسعى في مجال تدبير المالية العمومية التي تمثل جوهر التدبير المالي العمومي، من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة ورقابة تدبير الأموال العمومية.

كرس القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية مجموعة من التدابير الهادفة لتقوية دور البرلمان في مجال التدبير الميزانياتي والمالي العمومي من خلال تحسين جودة المناقشة الميزانياتية، ورقابة النفقات العمومية، وتتبع عملية تنفيذ الميزانية، وتقييم السياسات العمومية.

تجسد هذا من خلال:

- تعزيز التشاور كمرحلة جديدة في مسار إعداد واعتماد مشروع قانون المالية، حيث يعرض الوزير المكلف بالمالية على البرلمان الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية²³.

- توسيع حق التعديل البرلماني بحيث يتيح مرونة بخصوص حق التعديل للبرلمان، حيث يعتبرانه يراود بالتكليف العمومي الاعتمادات المفتوحة برسم الفصل ما يتيح إمكانية قبول التعديلات بين البرامج في حدود الاعتمادات الواردة برسم الفصل²⁴.

- إغناء الوثائق المقدمة للبرلمان سواء تلك الواجب ارفاقها بميزانيات القطاعات الوزارية والمتضمنة برنامج ومؤشرات متعلقة بمشروع نجاعة الأداء²⁵، والتقارير المرفقة بمشروع قانون المالية السنوي²⁶، والتقارير المرفقة بمشروع قانون التصفية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية²⁷، إذا تسهم هذه التقارير في تعزيز دور البرلمان في مناقشة قانون المالية بتمكينه من الحصول على معلومات ذات صدقية تسمح له بممارسة دوره الرقابي، وتحسين جودة وأداء التدبير المالي العمومي.

- شكل تعديل الجدول الزمني لإعداد ودراسة والمصادقة على قوانين المالية أحد المستجدات المساهمة في منح البرلمان فرصة أكبر لممارسة مهمته النيابية في المجال المالي، وتجسيد رقابة فعلية لتدبير المال العام²⁸.

3. تقييم مدى تجسيد القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية لمتطلبات حكامه التدبير المالي العمومي

لقد جاء القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 ليضع مقاربة ميزانية جديدة تحكمها فلسفة مختلفة يراد لها أن تكون بين التقليدية والعقلنة من جهة، والانفتاح والتحديث من جهة، وتوسيع الاختصاصات ورفض القيود التي يفرضها جمود المساطر، وتعقدها في مجال تدبير المالي والميزانياتي العمومي من جهة أخرى²⁹، حيث كان لتبني هذا القانون التنظيمي دور حاسم في تكريس العديد من المبادئ والقواعد الدستورية ذات العلاقة بتحديث التدبير المالي العمومي المالي العام كربط المسؤولية بالمحاسبة، إضافة إلى توسيع صلاحيات البرلمان في مجال الرقابة على المال العام، لكنها واجهت عدة إكراهات وصعوبات تحول دون تحقيق الأهداف المعلنة، المتعلقة بتجسيد منطق النتائج والأداء في التسيير المالي العمومي.

1.3 استمرار هيمنة السلطة التنفيذية وغياب البعد التشاركي في التدبير المالي العمومي

حاول القانون التنظيمي تعزيز الدور الرقابي للبرلمان خلال مرحلة المناقشة عبر إغناء المعلومات المقدمة إليه من طرف الحكومة، وتأطير حق التعديل البرلماني للتخفيف من حدة التطبيق الواسع لحق الحكومة في رفض تعديلات البرلمانين في المجال المالي³⁰، إلا أن البعد التحكمي للسلطة التنفيذية في مجمل مراحل مشروع قانون المالية والميزانية يبقى مكرسا بما تضمنه النص الدستوري خصوصا الفصل 75 منه، الأمر الذي يعد ترسيخا لاحتكار التشريع المالي من قبل السلطة التنفيذية بطريقة تتنافى مع المقاربة التشاركية لصناعة القرار المالي³¹، التي يهدف القانون ذاته لتجسيدها بالسماح بمشاركة باقي الفاعلين في ظل مقاربة تشاركية موسعة³².

يمنح القانون التنظيمي للحكومة صلاحيات تتيح لها تجاوز الرخصة البرلمانية وتكرس هيمنتها على التدبير المالي العمومي نذكر

منها:

- المادة 26 الفقرة الأخيرة تتيح للحكومة استحداث حسابات خصومية للخزينة خلال السنة المالية بموجب مراسيم طبقا للفصل 70 من الدستور.

- المادة 50 تمنح الحكومة صلاحية فتح مراسيم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها على أساس ما هو مقترح في الميزانية المعروضة على الموافقة، أي دون وجود رخصة برلمانية في حال عدم التصويت على قانون المالية للسنة في 31 ديسمبر أو عدم صدور الأمر بتنفيذه بسبب إحالته للمحكمة الدستورية³³.

- المادة 60 تمكن الحكومة من في حالة الضرورة الملحة وغير المتوقعة ذات المصلحة الوطنية فتح اعتمادات إضافية بمراسيم أثناء السنة المالية³⁴، ما يعكس كيفية ممارسة الحكومة لسلطة واسعة في تحضير قانون المالية للسنة والمصادقة والتعديل أثناء التنفيذ تتطلبها الظروف الطارئة لكن تدعمها النصوص المساعدة في غياب البرلمان الفعال والمقيم.

- المادة 62 تجيز للحكومة وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار مراعاة لمستلزمات الظرفية الاقتصادية والمالية ما يعطيها إمكانية حقيقة لتجاوز الترخيص البرلماني.

الواقع في العالم كما في المغرب يشير لفقدان البرلمانين صلاحية إحداث أي تعديل جوهري وعميق على مشروع قانون المالية، وهي الحقيقة المؤكدة أقول السلطة المالية للبرلمان التي يسعى القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية لتقويتها وتعزيزها³⁵.

من بين العيوب الملاحظة على القانون التنظيمي 130.13 هو محاكاته وتقليده إلى حد التطابق مع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الفرنسي لسنة 2001 المطبق بداية من سنة 2006، تستند هذه الملاحظة لمؤشرين رئيسيين هما: من جهة علمية إعداد مشروع القانون التنظيمي وكذا مرجعية (المراسيم التطبيقية، والدليل التوجيهي...) والتطبيق التدريجي لهذه الأبعاد بمرافقة المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك الدولي³⁶، وكذا إسناد مهمة دعم تنفيذ هيكله الميزانية المهيكلة حول البرامج القائمة على نجاعة الأداء

للكوالة الفرنسية للخبرة التقنية الدولية " Expertise France "، من جهة أخرى يظهر التأثير بالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الفرنسي لسنة 2001، واستعارة العديد من الأحكام منها فمثلا هنالك تطابق تام بين نصي المادة 58 و 31 من القانون التنظيمي المغربي 130.13 والمادة 9 و 27 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الفرنسي لسنة 2001 على التوالي³⁷.
أولى المشرع المغربي في دستور 2011 للمجتمع المدني مكانة مهمة كشريك أساسي للدولة في تنفيذ وتقييم السياسات العمومية بتخصيص وزارة تهتم وتنسق معه في تسيير الشأن العام، وتقييم العمل العمومي وهي الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني³⁸، كما سعى من خلال القانوني التنظيمي 130.13 لتعزيز المقاربة التشاركية القائمة على مساهمة مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في التنمية، فالشراكة تسمح للفاعلين العموميين والخواص بإنجاز مشاريع تخدم الصالح العام، وتحقق المصالح الخاصة ضمن إطار شراكة تراعي مبادئ الحكامة، فأصبحت المقاربة التشاركية في تدبير المالية العمومية تركز على دور المجتمع المدني في إعدادها خاصة فيما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بالسياسات العمومية³⁹.

ورغم ما تتم تحقيقه في مجال تعزيز شفافية التدبير المالي العمومي بحسب التقارير والاستطلاع المتعلق بمؤشر الميزانية المفتوحة الذي يشير لتطور أداء المغرب، حيث أنه بين عامي 2006 و 2012 تحسن رصيده بشكل ملحوظ من 28 نقطة سنة 2010 إلى 38 نقطة سنة 2012 إلى 45 نقطة سنة 2017 و 43 سنة 2019⁴⁰، لكن الممارسات أبانت عن قصور واضح لتدخله في المجال المالي خلال مختلف مراحل دورة الميزانية لغياب القنوات الكفيلة بتحسين هذا التوجه نحو تكريس المقاربة التشاركية لتدبير المالية العمومية، الأمر الذي يعكسه مؤشر مشاركة الجمهور في مختلف مراحل اتخاذ القرار المالي العمومي الذي يشير إلى درجة 06 من 100 سنة 2012، ودرجة 02 من 100 سنة 2015، ودرجة 0 من 100 لسنة 2017، ودرجة 6 من 100 في تقرير سنة 2019⁴¹.
ووضعها في خانة الأداء الضعيف مقارنة بغيرها من الدول التي تتيح مشاركة واسعة لمواطنيها في عملية اتخاذ القرار المالي العمومي.

يشكل المجتمع المدني والمواطن دعامة حقيقية لكل عملية ترتبط بتدبير الشأن العام والمالي خصوصا، فوجود مجتمع مدني حي وحيوي وحقيقي "من شأنه أن يخلق رأيا عاما هو بمثابة رقيب قوي على تصرفات الحاكيمين والقائمين على الإدارة الحكومية، ليس فقط بالنقد والاحتجاج، ولكن من خلال المشاركة والتحسيس والتوعية وتشكيل قوة اقتراح"⁴².

2.3 صعوبة تنزيل منطق التدبير المتمحور حول النتائج أو الأهداف

جاء القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية ليعتد دينامية جديدة في التدبير المالي العمومي. تضع متطلبات الشفافية ونباعة الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة في صلب عمل الإدارة العمومية⁴³، تم هذا من خلال اعتماد تدبير متمحور حول النتائج وهيكلية ميزانية حول البرامج القائمة على نجاعة الأداء التي تشكل ركنا أساسيا للقانوني التنظيمي للمالية، يأتي هذا المسعى كمحاولة لمواكبة ومسايرة الطرق الحديثة لتسيير المالية العمومية، واستجابة لضغوط المؤسسات المالية الدولية الهادفة للتسويق لهذا النهج أو فرضها عبر مساعدات التنمية.

لقد مكن اعتماد التدبير القائم على النتائج من الانتقال من مقاربة تقنية قانونية للتدبير المالي العمومي قائمة على منطق الوسائل إلى مقاربة تديرية (مناجيرية) تهتم بالنتائج ومؤشرات الأداء⁴⁴، ويعد نجاح اعتماد ميزانية البرامج القائم على نجاعة الأداء الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2018 تنويعا لهذا المسار الإصلاح الميزانياتي الطويل الذي شرع فيه بداية 2001⁴⁵.

كان من مستلزمات هذا التحول نحو منطق النتائج والأداء أن أصبحت الفعالية مطلبا رئيسيا لكل برنامج، وتمخض عن ذلك ظهور فئة جديدة من المدبرين العموميين توكل لها مهمة تحديد الأهداف والمؤشرات وهي فئة "مسؤول البرنامج"، المعين على مستوى كل قطاع وزاري لتتبع تنفيذ البرنامج، ورافقت هذه العملية وهيكلية الجديدة حول البرامج القائمة على نجاعة الأداء تكييف

نظم المعلوماتية لمسيرة الخصوصيات الوظيفية الجديدة بتكليف النظم المعلوماتية "e-budget" المطور في نسخته الثانية "e-budget 2" للتمكن من تحديث وتنميط وتحسين عمليات التدبير المالي العمومي.

عند نهاية سنة 2018 أبرزت دراسة وتقييم مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية تبسيطا مهما للهيكلية الميزانية، فتمحورت حول 130 برنامجا ونحو 600 مشروعا/عملية مقابل متوسط 240 مادة و1000 فقرة بالنسبة للهيكلية الميزانية السابقة حسب طبيعة النفقة، وهو ما سمح بالانتقال من 5 مواد في المتوسط إلى 3 برامج فقط لقطاع وزاري⁴⁶.

تواجه محاولة تكريس نهج الاداء والنتائج في التدبير المالي العمومي الذي يسعى القانون التنظيمي رقم 130.13 لتجسيده عدة صعوبات من الناحية العملية، "ترتبط بتحديد الأهداف بالنسبة لجميع الأجهزة الإدارية والقطاعية الحكومية بشكل واضح نظرا لكون الأهداف أو البرامج غالبا ما تكون سطحية وتتصف بالغموض والعمومية، مع استعصاء قياس نتائج بعض البرامج أو المشاريع المرتبطة باعتبارات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية سواء كانت موجهة للقطاع العام أو الخاص (صندوق المقاصة، الحوار الاجتماعي، كتلة الأجور، نظم التقاعد، محاربة الفساد والفقر والمهاشة... إلخ)⁴⁷.

قراءة أحكام القانون التنظيمي تحيل منح رخصة للحكومة للبدء في سياسة تقشفية، وتوحيد التدبير المالي العمومي بالنظر للعدد المواد الهادفة للتحكم في الإنفاق الحكومي، وعجز الميزانية بكل الوسائل، من بين هذه المواد:

- المادة 20 المتعلقة بالمحافظة على توازن مالية الدولة وعدم السماح بتجاوز حصيلة الاقتراضات لمجموع نفقات الاستثمارات وسداد أصول الدين برسم السنة المالية، دون مراعاة للطرفية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن.

- المادة 21 في فقرتها 03 تشترط لاستحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة إثبات وجود موارد متأتية من أجور السلع أو الخدمات المؤدى عنها، هذه الشرطية تهدف مستقبلا لخصوصية القطاع الاجتماعي (الصحة، التعليم...)، وإضعاف القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة بزيادة أعبائهم.

- المادة 58 تنص على أن الاعتمادات المفتوحة محددة ما يعني عدم جواز الالتزام بالنفقات والأمر بالصرف إلا في حدودها، وبالتالي لا توجد إمكانية لزيادة نفقات التسيير أو الاستثمار خلال السنة المالية.

- المادة 62 تمنح الحكومة إمكانية اثناء السنة المالية وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار مراعاة للطرفية الاقتصادية والمالية، مع اشتراط إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان، سيكون لهذا الحكم تأثير بالغ على أداء الإنتاج المغربي بالنظر لارتباط الاستثمار بالشراكة (العمومي - الخاص).

وعليه تتيح بعض مواد القانون التنظيمي للحكومة مستقبلا تطبيق تدبير مالي عمومي بمرجعية نيوليبرالية ستؤدي لزيادة البطالة والركود وتوسيع دائرة الفقر، عكس ما هو مطلوب من الدولة في الدول النامية المدعوة للعب دور المحفز للتنمية الاقتصادية والإنسانية⁴⁸.

3.3 آفاق تجسيد حكامه التدبير المالي العمومي

يتعلق رهان تجسيد حكامه تدبير المالية العمومية في أي بلد بمدى القدرة على توفير مجموعة من الشروط الاستراتيجية، التقنية، المؤسساتية، والبشرية، فلقد أصبح التدبير المالي يكتسي أهمية قصوى في أدبيات الحكامة، "بحكم التحولات العميقة التي تعرفها منظومة الإنتاج -فكرا وفلسفة - من خلال تداعي الحدود وتلاشي المسافات واحتدام المنافسة"⁴⁹.

تجسيد حكامه التدبير المالي العمومي ترتبط بقدرة المغرب على تجاوز المقاربة التقنية الضيقة التي تحتل التدبير المالي العمومي في أبعاد محدودة، والواقع أنه عملية مركبة تتضمن جوانب نفسية قيمية وعقلية وعلائقية تشكل جوهر إشكالية التدبير المالي العمومي باعتباره وليد البيئة التي نشأ فيها وتفاعل في سياقها التاريخي والاجتماعي⁵⁰، إذ تشير عملية الإصلاح الطويلة زمنيا عبر محاولة إدخال تعديلات لا تؤدي في الغالب إلا لتعقيد النظام المالي العمومي، وجعله أكثر غموضا وأقل شفافية، ما يحول دون تحقيق الغاية من

وجوده بسبب عدم مراعاة السياق واستيراد التجارب بفعل تأثير العامل الخارجي، وهو ما يعبر عنه **Michel Bouvier** " توهم الإصلاح"⁵¹.

فلسفة أحكام القانون التنظيمي تهدف لتقوية نجاعة التدبير المالي العمومي، وتعزيز شفافيته بتبني مقاربة تشاركية لصناعة القرار المالي العمومي عبر تحقيق ثلاثة أهداف هي⁵²:

- أهداف سياسية من خلال تكريس مقتضيات الحكامة الجيدة، ومأسسة مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة المتضمنة في نص دستور 2011.

-أهداف ديمقراطية من خلال تجويد وإغناء المعلومات المقدمة للبرلمان، والمجتمع المدني لتعزيز مساهمتهما في مجال التدبير المالي العمومي.

-أهداف ثقافية من خلال السعي لتجسيد قيم الحكامة في الإدارة والمجتمع بوجه عام، من خلال تحسين أداء التدبير المالي العمومي ورقابته بتعزيز حكمة مالية الدولة ومؤسساتها.

وعليه فإن عملية تجسيد هذه الفلسفة والأهداف التي تتضمنها تتعدى مجرد إدخال تعديلات تقنية على مسار عملية اتخاذ القرار المالي العمومي ما يتطلب إعادة تحديد الأهداف والأدوات ودعائم السياسة المالية، وتمدد في عمقها لتشمل كل مجالات التدبير والحكامة، وفي الواقع فإن عملية تحديث التدبير المالي العمومي ترتبط بإصلاح الدولة، وتجسيد الحكامة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، يمر هذا المسعى بتكريس رؤية شاملة لعملية الإصلاح تقوم على عدة مقومات من بينها نذكر:

-السعي لتكريس التدبير المرتكز على النتائج من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية يهدف لإحداث تغيير شامل لآليات العمل العمومي، ما يجعلها عملية مركبة تتجاوز مسألة إدماج مفهوم الأداء عبر إدخال تعديلات بالتركيز على البعد التقني المرتبط بمؤشرات القياس في مجال التدبير المالي العمومي، وعليه للوصول لعملية تحديث التدبير المالي العمومي وتجسيد مقاربة الحكامة المالية ينبغي الانتقال من الطابع الجزئي للإصلاح إلى مقاربة شاملة تركز على انخراط الفاعلين في عملية التدبير المرتكز على النتائج، حكمة التدبير المالي العمومي هي فعل انساني بمعنى أنه له بُعد سيكولوجي ثقافي بامتياز، يرتبط بشراكة وفق رؤية استراتيجية بين مجموعة الفاعلين في المجال المالي، تسمح بانخراطهم في ثقافة جديدة تركز على تحقيق النتائج ما يعني تقبلهم لها وإعادة إنتاجها، وتحمل مخاطر هذا التغيير⁵³.

رهان تحديث التدبير المالي العمومي في المغرب يتعلق بالقدرة على الدمج والتوفيق بين المنطق السياسي المهم بتعزيز الديمقراطية وسلطة المنتخبين والمنطق التديري المهم بإدخال مفاهيم الأداء وتحقيق النتائج، يحيل هذا لكون هذا العملية تعبر عن خيار مجتمعي يتجاوز المسائل التقنية البحتة (مؤشرات قياس، أدوات...) إلى مشروع المجتمع المراد تبنيه، والذي يرتبط بنجاحه بمدى توافقه مع السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

يتطلب تجسيد التدبير المرتكز على النتائج العمل بشكل تدريجي على بث دينامية في القطاع المالي العمومي تنتقل به من منطق المركزية والتقييد الحرفي بالمساطر والهرمية نحو تحويل المسؤولية للفاعلين والتفويض اللاتمركز استلهاما لمقاربة المناهج العمومي الجديد الذي يشكل جوهر الحكامة المالية العمومية⁵⁴.

-يتعلق الدور المنوط بالبرلمان في سياق تبني مفهوم الحكامة بالانتقال من مقاربة تقليدية كلاسيكية إلى مقاربة تديرية قوامها تقييم السياسية العمومية، أي نحو تجسيد دور البرلمان المقيّم⁵⁵، في هذا الإطار يرى " حركات محمد " أن نجاح البرلمان في الانتقال إلى مفهوم الحكامة البرلمانية رهين بدرجة تأهيل النواب وقدرتهم على وضع مخطط عمل استراتيجي تشاركي للعمل البرلماني، وحتى يكون

البرلمان فعلا يجب أن يتوفر على الأدوات الحديثة للقيادة والتنظيم الفعال، وأنظمة معلوماتية للاتصال والتقييم المستمر للمخاطر، كما يرتبط بامتلاك المؤسسة البرلمانية لهيئات تقييم السياسات العمومية⁵⁶.

تحيل مسألة دور البرلمان في مجال التدبير المالي العمومي في سياق تبني مفهوم الحكامة إلى طرح سؤال الأداء والفعالية التي تعتبر مسألة تقييمها، وتحديد مؤشرات قياسها محل اهتمام المؤسسات الناشطة في مجال السياسات العامة والعمل البرلماني، يرتبط وجود البرلمان الفعال بمدى توفر مقومات أساسية للحياة الديمقراطية تشمل في:

- تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات - نزاهة الانتخابات - سيادة القانون - الشفافية - مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار⁵⁷

- الوصول لتحقيق دور البرلمان المقيم في مجال السياسة العمومية عموما والمالية منها خصوصا رهين بتوافر شروط ديمقراطية تسمح بوصول الكفاءة إلى المجالس المنتخبة، وضمان تمتعها بالاستقلالية وتمكينها من المعلومة أولا⁵⁸، ثم يقع على هذه الهيئة البرلمانية العمل وفق منطق تشاركي مع المواطن والمجتمع المدني، وإتاحة استخدام الأدوات الحديثة للتقييم ثانيا⁵⁹، ويقع على عاتق البرلمان من منظور الحكامة أن يكون فضاء للديمقراطية التشاركية، والفعالية تكون بتبني مفاهيم التسيير الحديثة في تقييم السياسات العمومية⁶⁰.

- إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التقييم السياسات العمومية من خلال تكريس الدور المهم للمجلس الأعلى للحسابات في تحسين التدبير العمومي بالنظر لتعدد الأعمال التي يقوم بها وفقا لمستجدات دستور 2011، وتنوع طبيعتها ومضمونها والأهداف المأمولة من إصدارها، الأمر الذي يفرض ضرورة ضمان استمرارية جودة ومصداقية هذه الأعمال باعتبارها تشكل دعامة رئيسية لتجويد ومناهج ونظم التدبير المالي العمومي بما يساهم في تحقيق الفعالية وترسيخ قيم المساءلة والمحاسبة والشفافية⁶¹.

، وكذا مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتباره هيئة استشارية تعني بتقديم الآراء والتقارير والدارسات بناء على طلب الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين بحسب الحالة، أو بناء بمبادرة منه في جميع القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي⁶²، فعملية التقييم تتطلب أعمال مؤشرات قابلة للقياس سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ومقارنة تكلفة السياسات العمومية مع النتائج المحققة فعليا، وهو ما يشكل عنصر محوريا يتيح معرفة نجاعة التدبير المالي العمومي وفعاليتها في ضوء الأهداف المعلنة والموارد المرصودة لها والنتائج المحققة.

- يقوم مفهوم الحكامة على تصور تشاركي لصناعة القرار، وترتكز الحكامة المالية على تبني مقاربة تشاركية لصناعة القرار المالي العمومي، كما يتوقف نجاح تسيير المالية العامة على تعبئة جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة في هذا المجال، ويتعلق تحقيق الأهداف التنموية بمدى توفر الموارد والكيفية المستخدمة بها، ما يجعل إشراك فعاليات المجتمع المدني مسألة حيوية في إعطاء شرعية حقيقة لعملية التدبير المالي العمومي وزيادة ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية، كما يحملهم جزء من المسؤولية عن تحقيق تدبير أفضل للموارد العامة، وفي المقابل يجعل الحكومات ملزمة على العمل بفعالية تحت طائلة تعرضها للمساءلة.

4. خاتمة:

شكل تبني القانون التنظيمي للمالية مرحلة مهمة في مسار عملية إصلاح تدبير المالية العمومية، باعتباره يحتل مكانة دستورية مهمة تجعله دستوريا ماليا يحدد مختلف جوانب القانون المالي، كما يمثل مدخلا أساسيا لإصلاح التدبير المالي لمختلف مرافق الدولة ومؤسساتها وإدخال آليات حديثة تمكن من تجسيد فعالية التدبير المالي العمومي.

يرتكز القانون التنظيمي إلى ثلاث ركائز رئيسية تتمثل أولا: تعزيز نجاعة التدبير العمومي عبر اعتماد مقاربة شمولية ومنهجية للتدبير المالي العمومي تتمحور حول النتائج، وتهدف لتعزيز الفعالية والنجاعة وانسجام السياسات العمومية، وكذا تحسين نوعية

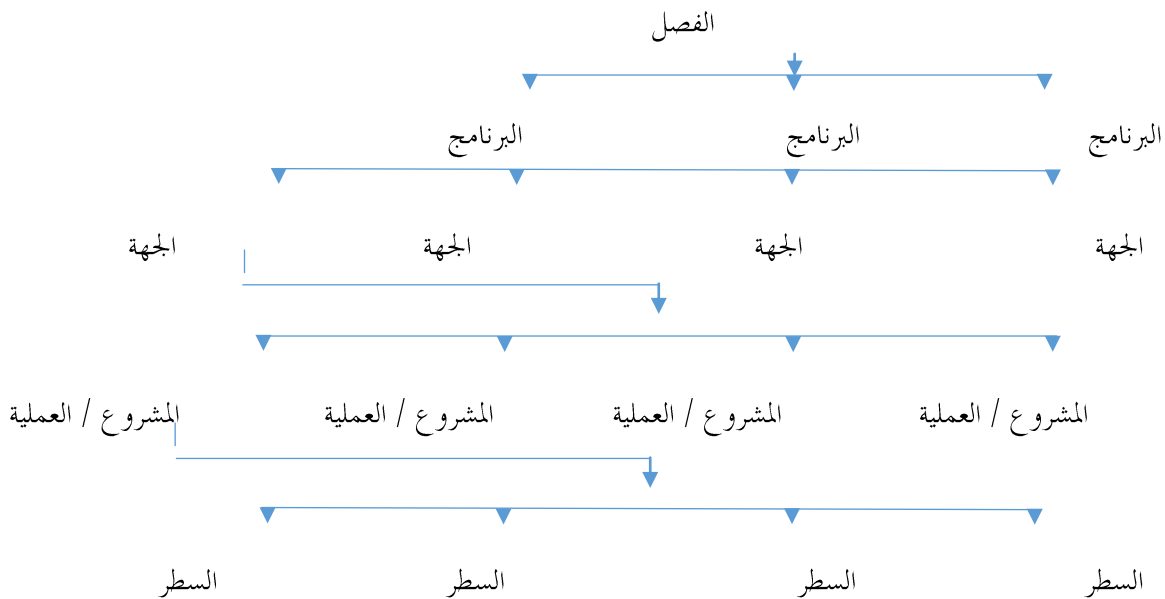
الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية للمواطنين، كما عملت على تعزيز حرية ومسؤولية المديرين وربطها بالمساءلة، ثانياً: العمل على تعزيز شفافية القرار المالي العمومي باعتباره أداة أساسية لتقوية ثقة المواطنين ومشاركتهم في تدبير الشأن العمومي، وعنصراً رئيسياً في تجسيد مقاربة الحكامة، وثالثاً: المحاسبة والمساءلة من خلال تكريس مقاربة تشاركية لصياغة القرار المالي العمومي بمنح صلاحيات مهمة للبرلمان والمجتمع المدني في المجال المالي عبر تحسين جودة المعلومات المقدمة للبرلمان التي تمكنه من تتبع تنفيذ وتقييم المسيسات المالية العمومية.

ورغم الاسهامات التي حملها التطبيق التدريجي للقانون التنظيمي 130.13 في تكريس وضعية جديدة لتسيير المالية العمومية تتوجه نحو تتبع الأداء قياساً على الثالث المعروف أي: النجاعة الفعلية والاقتصاد، إلا أن هنالك إخفاقات أظهرها تطبيق مقتضياته وعوائق سياسية مردها استمرار هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صناعة القرار المالي العمومي في ظل العجز المستمر للهيئة البرلمانية عن مواكبة هذه التحولات التي تمر بها المالية العمومية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وصعوبات تنزيل منطق التدبير المتمحور حول النتائج أو الأهداف بالنظر لطبيعة مؤشرات القياس المعتمدة وكثرتها، وارتباطها بتحديد أهداف لجميع الأجهزة الإدارية والقطاعية الحكومية، ما يجعلها في كثير من الأحيان تنسم بالسطحية وعدم الوضوح والعمومية، مع عدم القدرة على قياس نتائج بعض البرامج أو المشاريع المرتبطة باعتبارات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

يندرج القانون التنظيمي للمالية ضمن فلسفة تُأسس للتدبير مالي عمومي يقوم على الفعالية والأداء والنتائج لكن تجسيده يقتضي تطوير رؤية شاملة تعتمد على إدارة عمومية تتميز بجودة عالية، وفعالية تكون قادرة على تحقيق هذه الوظائف المحكومة عليها بتحقيق النتائج، سيكون الرهان الحقيقي لجعل المدخل القانوني للتدبير المالي العمومي متوافقاً عملياً مع مفاهيم وآليات المناجمنت العمومي الجديد المراد تبنيتها، وفرضها في سياق المساعدات المشروطة للمؤسسات المالية الدولية أو اتفاقيات الشراكة الثنائية، وبالتالي متطلبات حكامه المالية العمومية.

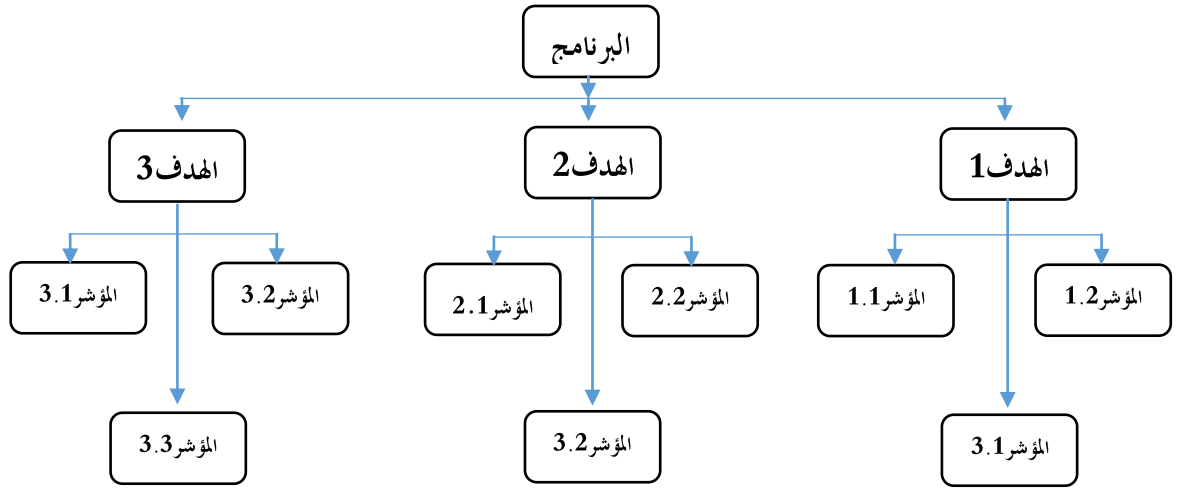
5. الأشكال والرسومات البيانية:

1- شكل يعرض الهيكلية الميزانية الجديدة



المصدر: <http://www.finances.gov.ma>

2- شكل يعرض للانتقال من منطق الوسائل واستهلاك الاعتمادات إلى منطق النتائج



المصدر: <http://www.finances.gov.ma>

6. قائمة المراجع

- القرآن الكريم.

المؤلفات :

- الأنصاري ابن منظور، 2005، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، ج 3، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 256 .

- مختار أحمد، 2008، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 2، ط 1، عالم الكتب، ص 1147.

- عسو منصور، قانون الميزانية ورهان الحكامة الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2017، ص 345 .

- *Harakat Mohamed, (2011) Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc, L'harmattan, paris, p428.*

الأطروحات :

- سكللي محمد، 2013/2012، التدبير المالي العمومي ومتطلبات الحكامة المالية العامة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية

الحقوق والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، المغرب، ص 213 وما يليها.

المقالات:

- العصري عبد المالك أحمد، 2017، التأصيل النظري لمفهوم الإدارة والتدبير، مجلة جامعة الجزيرة، اليمن، المجلد الأول، العدد

الأول، ص 90.

- حركات محمد، 2005، كيف تستطيع الحكامة المالية الجيدة إبطال الفساد، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، المغرب، العدد 06، ص

23.

- النوحي عبد الكريم، 2017، مرتكزات إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، المجلة المغربية للإدارة المحلية، المغرب، العدد 134-135، ص 240.
- بقالى سي محمد، 2016، المبادئ الدستورية للمالية العمومية: دراسة على ضوء اجتهادات الدستورية، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، المغرب، العدد 43، ص 19.
- كومغار براهيم، 2015، الصلاحيات المالية للبرلمان من خلال مستجدات القانون التنظيمي للمالية، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، المشرف حركات محمد، المغرب، العدد 41، ص 46.
- دلومي جميلة، 2013، إصلاح القانون التنظيمي للمالية مدخل لترسيخ الحكامة الجيدة، منشورات مجلة الحقوق -سلسلة الأعداد الخاصة، العدد6، ص 117 وما يليها .
- الزوجال يوسف، 2013، قراءة نقدية في حاور مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب على ضوء المستجدات التشريعية، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 06، ص 60.
- لشهب بديعة، 2011، الأزمة المالية العالمية، محاولة في الفهم والتجاوز، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، ص 88 .
- بن به ابراهيم، 2015، دور المجلس الأعلى للحسابات في تحسين التدبير العمومي، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المغرب، العدد 14، ص 293.
- مجلة المالية، 2014، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 24، ص ص 5-6
- مجلة المالية، 2019، وزارة المالية والاقتصاد المغربية، العدد 35، ص 16
- Amirou Rachid, (2016), *la nouvelle loi organique relative à la loi de finances (LOLF) et la gouvernance financière publiques au Maroc : une analyse critique*, REMA, N° 43., p 48.
- Bouvier Michel, (2007), *la conduite de la réforme budgétaire dans les pays en développement : réflexions métalogiques*, dans : *réforme des finances publiques : la conduite du changement*, Actes de la IIIe Université de printemps de finances publiques du GERFIP, L.G.D.J, p 130
- Harakat Mohamed, (2016) *les défis et enjeux de la nouvelle gestion publique à l'heure de la crise des humanités*, REMA, N° 43.2016, p7
- Harakat Mohamed, (2013) *ver un parlement évaluateur dans : parlement, loi de finances et évaluation des politique publiques*, REMA, n 36, p10.
- Harakat Mohamed, (2007), *la gouvernance parlementaire et les impératifs des développements humains durable, la gouvernance parlementaire au Maroc, quelle pratique au 21esiecle ?*. RAMA 23-24, pp 8,9.
- المدخلات :**
- مودن عثمان، بحير فاطمة الحمدان، التدبير المالي العمومي بالمغرب ومتطلبات نجاعة الأداء، دراسة مقدمة لليوم الدراسي المعنون: النظام الاقتصادي الجديد في المغرب الشروط والمرافقة، 15 مارس 2019، بجامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب.
- قاعدة رشيد، المقاربة الموازناتية الجديدة: الأهداف والصعوبات دراسة مقدمة لليوم الدراسي المعنون: النظام الاقتصادي الجديد في المغرب الشروط والمرافقة، 15 مارس 2019، بجامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب.

-الصاوي على، مقترح بإنشاء مركز للبحوث وتنمية الموارد البشرية بالمجالس العربية، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول لإدارة المجالس الوطنية التشريعية / الشورى، يومي 3-4-5/2005، القاهرة.

-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان النموذج التنموي الجديد للمغرب"، 2019.

-معهد البنك الدولي (WBI).نشر دراسة عن رقابة السلطة التشريعية والميزانيات، قدمت من خلالها محاولة لوضع مقاييس لتقييم مدى فعالية المؤسسة التشريعية أنظر في هذا *World Bank Institute, 2008, Staphenurst, Pelizzo R, Olson D, Von Trapp L, Legislative Oversight And Budgeting.*

-البرلمان في الدول العربية : رصد وتحليل (الأردن، لبنان، مصر، المغرب)، 2007، المركز العربي لتطوير حكم القانون والتزاهة، بيروت، لبنان.

-مواقع الانترنت

-الموقع الرسمي للمبادرة <https://www.internationalbudget.org> :تاريخ الاطلاع: 2019/06/25.

-أعمال اليوم الدراسي حول تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية يومي 21 أكتوبر 2015 بالمركز الدولي للمؤتمرات محمد السادس بالصخيرات على الرابط : <https://www.finances.gov.ma/> . تاريخ الاطلاع 2019/06/25.

-الميزانية المفتوحة على الرابط-<https://www.internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-results/2019/almghrb> تاريخ الاطلاع 2019/06/25.

-مسح الموازنة المفتوحة لسنوات 2012، 2015، 2017، 2019 بخصوص مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار المالي العمومي ورقابته على الرابط-<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/msh-almwaznt-almftwht-lam>

-علي الصاوي، قياس أداء البرلمان بالدول العربية: مقارنة نوعية ومؤشرات كمية، ص 07. على الرابط

https://scholar.cu.edu.eg/?q=alielsawi/files/qys_d_lbrlmn_bldwl_lrby-mqrb_nwy_wmwwshrt_kmy.pdf تاريخ الاطلاع 2019/04/15

- الاتحاد البرلماني الدولي IPU أنظر في هذا: الاتحاد البرلماني الدولي، تقييم البرلمان: مجموعة أدوات التقييم الذاتي للبرلمانات، سويسرا، 2008، ص 5. على الرابط:

<https://www.ipu.org/fr/ressources/publications/reference/2016-07/evaluer-le-parlement-outils-dauto-evaluation-lintention-des-parlements>. Consulter le : 20/01/2019

-مبادرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قدم البرنامج رؤيته لتطوير العمل البرلماني وتفعيل أدواته مذكرة عن سياسته لتطوير البرلماني المسماة نقاط الدخول الرئيسية لبرامج التطوير البرلماني ". أنظر في هذا: برنامج الأمم المتحدة، التطوير البرلماني: مذكرة عن سياسة البرنامج، ابريل 2003، ص 06 على الرابط: http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435495490_.pdf تاريخ الاطلاع: 05/06/2019.

7. هوامش:

¹ أنظر في هذا الباب الأول الفصل الأول من الدستور المغربي 2011 الذي ينص على: "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة". الصادر بظهير رقم 91.11.1 صادر في 29 جويلية 2011، بتنفيذ نص الدستور، ج ر ع 5964 مكرر المؤرخة في 30 جويلية 2011.

² تتم ترجمة مصطلح *Management* بمصطلح التدبير أو التسيير في الدول العربية المتأثرة بالمنهج الفرانكفوني، في حين تمت ترجمته في الدول العربية المتأثرة بالمنهج الأنجلوساكسوني بمصطلح الإدارة، وقد ورد مصطلح التدبير في القران الكريم في أكثر من موضع قال تعالى: (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ) [السجدة: 05]، والتدبير هو التفكير، التدبير في الأمر:

أن تنظر ما تؤول إليه عاقبة، والتدبير أن يدبر الرجل أمره، ويديره، أي: ينظر عواقبه. ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، ج 3، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2005، ص 256.

أداره عن الأمر وعليه وداوره: يقال أدرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه. وأدرت عن الأمر: إذا طلبت منه تركه. نفس المرجع، ج 3، ص 279.

سَيَّرَ أعمال فلان: أدارها، وجهها، أشرف عليها "سَيَّرَ الموظفون العمل". تسيير الأمور: تحريكها وإدارتها. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 2، ط 1، عالم الكتب، 2008، ص 1147.

مما سبق ذكره، يمكننا القول أن التدبير أشمل وأعم؛ إذ يتعلق بالإدارة والتسيير معا، باعتباره ينظر إلى العواقب، غير أن استعماله لدى الدول المتأثرة بالمنهج الأنجلوساكسوني ضل مغيبا، وفي الدول المتأثرة بالمنهج الفرانكفوني يتم استعماله كمرادف لمصطلح التسيير، في حين أن صحيح اللغة هو التدبير الذي "يشمل كلا من مصطلح الإدارة والتسيير، ويقصد به تطبيق المجال المعرفي والمهاري والسلوكي والبعد البيئي في المجالات الإدارية المختلفة بكفاءة وفعالية لغرض تحقيق الأهداف المسطرة" أنظر في هذا: عبد المالك أحمد العصري، التأصيل النظري لمفهوم الإدارة والتدبير، مجلة جامعة الجزيرة، اليمن، المجلد الأول، العدد الأول، 2017، ص 90.

³ Mohamed Harakat, Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc, L'harmattan, paris 2011, pp 70-71.

⁴ عثمان مودن، فاطمة الحمدان بحير، التدبير المالي العمومي بالمغرب ومتطلبات نجاعة الأداء، دراسة مقدمة لليوم الدراسي المعنون: النظام الاقتصادي الجديد في المغرب الشروط والمرافقة، بجامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب، 15 مارس 2019، ص 9 - 10.

⁵ القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 7.98، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم، 1.98.138، الصادر في 26 نوفمبر 1998، ج ر ع عدد 646.44 بتاريخ 1998/12/3.

⁶ محمد سلكي، التدبير المالي العمومي ومتطلبات الحكامة المالية العامة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، المغرب، 2013/2012، ص 213 وما يليها.

⁷ محمد حرركات، كيف تستطيع الحكامة المالية الجيدة إبطال الفساد، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، المغرب، العدد 06، 2005، ص 23.

⁸ محمد سكللي، مرجع سابق، ص 242

⁹⁹ المملكة المغربية، التقرير الوطني 2003، أهداف الألفية من أجل التنمية، ص ص 3-04.

¹⁰ حسب نص المادة 39 فقرة 2 من القانون التنظيمي 13-130 الناصية على "...يعين بكل قطاع وزاري أو مؤسسة مسؤول عن كل برنامج يعهد له بتحديد أهداف ومؤشرات القياس المرتبطة به وتنفيذه..."

¹¹ تنص المادة الأولى من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية على "...وتراعى في ذلك الظرفية الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد قانون المالية، وكذا أهداف ونتائج البرامج التي حددها القانون..."

¹² تشير نص المادة 48 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية إلى أربعة عشر تقريراً ترفق بمشروع قانون المالية للسنة المالية بالأسبقية قبل تاريخ 20 أكتوبر من السنة المالية الجارية على أبعد تقرير هي منها: -1 مذكرة تقديم لمشروع قانون المالية المتضمنة معطيات حول استثمارات الميزانية العانة وحول الآثار المالية والاقتصادية للمقتضيات الضريبية والجمركية المقترحة -2- التقرير الاقتصادي والمالي -3- تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية -4- تقرير حول الحسابات الخصوصية للتخزين -5- تقرير حول المرافق الدولة المسيرة بصور مستقلة -6- تقرير حول النفقات الجبائية -7- تقرير حول الدين العمومي -8- تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع -9- تقرير الموارد البشرية -10- تقرير حول المقاصة -11- مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكليف المشتركة -12- تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار -13- مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار -14- تقرير حول الحسابات المجمعة للقطاع العمومي .

13 مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 24، 2014، ص ص 5-6.

14 حسب لفصل 76 من الدستور المغربي 2011 والمادة 65 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية.

15 منصور عسو، قانون الميزانية ورهان الحكامة الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2017، ص 345.

¹⁶ مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 24، 2014، ص ص 5-6.

17 نص المادة 5 الفقرة 2 والمادة 9 و10 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية وكذا نص المادة 165 منه.

18 حسب نص المادة 64 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية

19 سي محمد بقال، المبادئ الدستورية لمالية العمومية: دراسة على ضوء اجتهادات الدستورية، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، المغرب، العدد 43، 2016، ص 19.

²⁰ نص المادة 31 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية.

21 نص المادة 31 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية

22 في هذا الصدد نص الفصل 77 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أنه " يسهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة "

²³ حسب نص المادة 47 من القانون التنظيمي 130.13 يتضمن هذا العرض ما يلي: - تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية - تقدم تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية إلى حدود 30 جوان - المعطيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية - البرمجة الميزانية الاجمالية لثلاث سنوات، وطبقاً للمادة 60 منه يتم اخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقاً في حالة: - فتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة، وذلك في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية - وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار إذا استلزمت ذلك الظروف الاقتصادية والمالية - إحداث حسابات خصوصية للتخزين خلال السنة.

- 24 علما أن التعديلات المقدمة من طرف أعضاء البرلمان طبقا للفصل 77 من دستور 2011 يتم رفضها في حال أدت إلى: - تخفيض للموارد العمومية - إحداث تكليف عمومي - الزيادة في تكليف عمومي.
- 25 حسب نص المادة 3 من القانون التنظيمي 130.13
- 26 تتضمن 10 تقرير و3 مذكرات مرافقة لمشروع قانون المالية للسنة حسب نص المادة 48 من القانون التنظيمي 130.13
- 27 حسب نص المادة 66 من القانون التنظيمي 130.13
- 28 تم إدخال تعديلات على الجدول الزمني على نحو الآتي:
- بالنسبة لقانون المالية للسنة تم إدخال مرحلة جديدة للتشاور وإطلاع البرلمان على تطور الاقتصاد وحالة تقدم تنفيذ قانون المالية السنة الجارية إلى غاية 30 جوان من نفس السنة حسب نص المادة 47 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 لقانون المالية.
- أدخل تعديل على آجال دراسة والمصادقة على قانون المالية للسنة للتوافق مع مقتضيات الدستورية لتصبح 52 يوما حسب نص المادة 49 فقرة 1 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 لقانون المالية.
- قانون التصفية طبقا لفصل 76 من الدستور يتم إيداعه لدى مجلس مكتب النواب من طرف الحكومة سنويا في أجل أقصاه نهاية الربع الأول من السنة الثانية التي تلي تنفيذه حسب نص المادة 65 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13
- قانون السنة المعدل تم تقليص الجدول الزمني المخصص لدراسته والتصويت عليه إلى 15 يوما مراعاة للطابع الاستعجالي حسب نص المادة 51 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 لقانون المالية
- 29 رشيد قاعدة، المقاربة الموازناتية الجديدة: الأهداف والصعوبات دراسة مقدمة لليوم الدراسي المعنون: النظام الاقتصادي الجديد في المغرب الشروط والمرافقة، بجامعة مولاي اسماعيل مكناس، المغرب، 15 مارس 2019، ص 15.
- 30 براهيم كومغار، الصلاحيات المالية للبرلمان من خلال مستجدات القانون التنظيمي للمالية، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، المشرف حركات محمد، المغرب، العدد 41، 2015، ص 46.
- 31 تجدر الإشارة هنا لاستمرار تمتع الوزير المكلف بالمالية بسلطة متفوقة في المجال المالي مقارنة بباقي الوزراء، إذ لا يمكن اتخاذ أي إجراء ذو طابع مالي دون موافقته الصريحة حسب نص المرسوم 2.15.426 صادر بتاريخ 15 جويلية 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، ج ر ع 6378 المؤرخة في 16 جويلية 2015 ص: 6495.
- 32 جميلة دليمي، إصلاح القانون التنظيمي للمالية مدخل لترسيخ الحكامة الجيدة، منشورات مجلة الحقوق - سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 6، 2013، ص 117 وما يليها.
- 33 نص الفصل 75 من الدستور المغربي لسنة 2011.
- 34 يتم اللجوء لهد الآلية تطبيقا للفصل 70 من الدستور المغربي لسنة 2011.
- 35 يضاف إليها حالة الغياب المتعمد عن الحضور لجلسات مناقشة مشاريع قوانين المالية التي أصبحت ظاهرة تبقى مسألة تراجع دور المؤسسة التشريعية أمرا مطروحا ومشروعا رغم محاولات تلميع صورتها التي تحتاج لمقاربة أكثر عمقا وشمولية لاستعادة ثقة المواطن في العملية السياسية وشرعية التمثيل والديمقراطية برمتها، أنظر في هذا دراسة لـ: عبد الرحمان حداد، في مساءلة الحكامة البرلمانية: حضور التشريع وغياب المشرع " قانون المالية أمودجا"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 14، 2015، ص 43-54
- 36 وهو ما عبر عنه السيد مكايل حميدة، المدير القطري بالنيابة للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المكلف الرئيسي بالعمليات في اليوم الدراسي المنعقد بالصخيرات بقوله " إن المصادقة على القانون التنظيمي لقانون المالية يشكل تكريسا لإصلاح

هام وأكبة البنك الدولي منذ عقد من الزمن ، مشيراً أن التدبير السليم لهذا الإصلاح من شأنه أن يبعث دينامية جديدة في تدبير الشأن العام " أنظر في هذا : أعمال اليوم الدراسي حول تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية يومي 21 أكتوبر 2015 بالمركز الدولي للمؤتمرات محمد السادس بالصخيرات على الرابط : <https://www.finances.gov.ma/>

³⁷ Rachid Amirou, la nouvelle loi organique relative à la loi de finances (LOLF) et la gouvernance financière publiques au Maroc : une analyse critique, REMA, N° 43.2016, p 48.

³⁸ محمد سكللي، مرجع سابق، ص 341

³⁹ رشيد قاعدة، مرجع سابق، ص 9 وما يليها.

⁴⁰ <https://www.internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-:الميزانية المفتوحة على الرابط:> results/2019/almghrb

⁴¹ نقلاً عن مسح الموازنة المفتوحة لسنوات 2012، 2015، 2017، 2019 بخصوص مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار

المالي العمومي ورقابته على الرابط: <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/msh-almwaznt-almftwht-lam>

⁴² رشيد قاعدة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴³ عبر عن هذا رئيس الحكومة المغربية السيد/ عبد الإله بن كيران بقوله " إن القانون التنظيمي للمالية الجديد يشكل ثورة هادئة في مجال تدبير المالية العمومية، وتحسيدا للجرأة في اتخاذ القرار السياسي... وإن الحاجة كانت مهمة لربط مبدأ المسؤولية بالمحاسبة " أنظر في هذا: أعمال اليوم الدراسي حول تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية يومي 21 أكتوبر 2015 بالمركز الدولي للمؤتمرات محمد السادس بالصخيرات، المغرب. على الرابط: <https://www.finances.gov.ma/>

⁴⁴ تم إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018 للمرة الأولى بالتقرير السنوي حول نجاعة الأداء والذي يقوم بتلخيص وتجميع تقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم السنة المالية 2018 أنظر في هذا. التقرير السنوي لنجاعة الأداء، مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، الصادرة وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، 2018.

⁴⁵ تم عقد يود دراسي يوم 2015/10/21 حول تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية من قبل وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع البنك الدولي ومثلها السيد مكايل حميدة، والوكالة الفرنسية للخبرة التقنية الدولية ومثلها السيد / برتراند باربي، بهدف تقديم عروض حول مضمون القانون التنظيمي الجديد وأهدافه وكيفية تفعيله، والتطرق لآليات المواكبة من خلال برنامج الحكامة للبنك الدولي والتوأمة المؤسساتية مع الوكالة الفرنسية للخبرة التقنية الدولية، وكذا تقييم حصيلة تجارب القطاعات محل التجربة للتدبير المرتكز على نجاعة الأداء، والجوانب المتعلقة بإرساء التدبير الجديد..

⁴⁶ مجلة المالية لوزارة المالية والاقتصاد المغربية، العدد 35، سنة 2019، ص 16.

⁴⁷ يوسف الزوجال، قراءة نقدية في حاور مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب على ضوء المستجدات التشريعية، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 06، 2013، ص 60.

⁴⁸ Rachid Amirou, la nouvelle loi organique relative à la loi de finances (LOLF) et la gouvernance financière publiques au Maroc : une analyse critique, REMA, N°43.2016, pp50-51.

⁴⁹ محمد حركات، كيف تستطيع الحكامة إبطال الفساد، مرجع سابق، ص 25.

⁵⁰ وهو ما يعبر عنه بوضوح مالك بن نبي في مقارنته لحل الأزمات التي تعرفها الدول النامية ومنها الأزمة المالية " بتعبئة الطاقات الاجتماعية أي الإنسان والتراب والوقت، في مشروع حضاري تحركه إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات " أنظر في هذا: بديعة

لشهب، الأزمة المالية العالمية، محاولة في الفهم والتجاوز، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، 2011، ص 88.

⁵¹ Michel Bouvier, la conduite de la réforme budgétaire dans les pays en développement : réflexions métalologiques, dans : réforme des finances publiques : la conduite du changement, Actes de la III^e Université de printemps de finances publiques du GERFIP, L.G.D.J, 2007, p 130.

⁵² Mohamed Harakat, les défis et enjeux de la nouvelle gestion publique à l'heure de la crise des humanités, REMA, N° 43.2016, p7.

⁵³ Mohamed Harakat, Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc, L'harmattan, paris 2011, p428.

⁵⁴ وهو الإجراء رقم 166 الذي يقترحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لضمان نجاعة التدخلات العمومية. أنظر في هذا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان النموذج التنموي الجديد للمغرب"، 2019، ص 104.

⁵⁵ يتعلق الأمر بالتفكير ومناقشة الشروط الكفيلة بتنمية وتطوير القدرات الاستراتيجية والمؤسساتية لهذه الهيئة التي من شأنها السماح لها بأداء مهمتها الرقابية والتقييمية بفعالية باعتبارها إحدى دعائم الحكامة، ومدخلا لتحديث التدبير المالي العمومي وإصلاح الدولة أنظر في هذا:

Mohamed Harkat , ver un parlement évaluateur dans : parlement, loi de finances et évaluation des politiques publiques, REMA , n 36, 2013, p10.

⁵⁶ Mohamed Harkat, la gouvernance parlementaire et les impératifs des développements humains durable, la gouvernance parlementaire au Maroc, quelle pratique au 21^{es}iecle ?. RAMA 23-24,2007, pp 8,9.

⁵⁷ علي الصاوي، قياس أداء البرلمان بالدول العربية: مقارنة نوعية ومؤشرات كمية، ص 07.

⁵⁸ التي يوصي المجلس الاقتصادي والبيئي في المغرب بضرورة مراجعة مقتضيات القانون التنظيمي 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات من خلال العمل على أن تركز مضامينه الحق الكامل للمواطنين والمواطنات في هذا الشأن بتعديل ما يحد من نطاقه. أنظر في هذا: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان" النموذج التنموي الجديد للمغرب" 2019، ص 105.

⁵⁹ الاستفادة من التجارب الأجنبية ودراسة إمكانية تبني البعض منها بتزويد البرلمان ببيانات لتقييم السياسات العمومية كالمكتب البرلماني لتقييم السياسات العمومية بفرنسا Office parlementaire d'évaluation des politiques publiques، والتجربة الإيطالية المتمثلة في الجهاز البرلماني لرقابة الإدارة Organe parlementaire de contrôle de l'administration، مكتب الميزانية بالكونغرس الأمريكي Congressional Budget Office الذي يعمل به مجموعة من المختصين في المجال المالي بحيث أن أكثر من 70٪ من إنتاج دائرة بحوث الكونغرس تتعلق بقضايا الميزانية، كما أن أغلب بيوت الخبرة المهتمة بالعمل البرلماني ودعم صانع القرار في العالم المعاصر تهم بالقضايا الاقتصادية. أنظر في هذا: علي الصاوي، مقترح بإنشاء مركز للبحوث وتنمية الموارد البشرية بالمجالس العربية، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول لإدارة المجالس الوطنية التشريعية / الشورى، يومي 3-4-5/2005، القاهرة، ص 13.

⁶⁰ في سياق البحث عن تحسين الأداء البرلماني ظهرت عدة مبادرات حاولت وضع معايير من شأنها أن تساهم في الوصول إلى وضع معايير لقياس جهود البرلمان التقييمية والإصلاحية إلى جانب مساعدة ممارسي التنمية البرلمانية والمناخين لتصميم برامج دعم أكثر استجابة لوضعية المؤسسات البرلمانية من أهم هذه المبادرات:

–الاتحاد البرلماني الدولي IPU أنظر في هذا: الاتحاد البرلماني الدولي، تقييم البرلمان: مجموعة أدوات التقييم الذاتي للبرلمانات، سويسرا، 2008، ص 5. على الرابط :

<https://www.ipu.org/fr/ressources/publications/reference/2016-07/evaluer-le-parlement-outils-dauto->
 . Consulter le : 20/01/2019 [evaluation-lintention-des-parlements](https://www.ipu.org/fr/ressources/publications/reference/2016-07/evaluer-le-parlement-outils-dauto-)

-معهد البنك الدولي (WBI) نشر دراسة عن رقابة السلطة التشريعية والميزانيات، قدمت من خلالها محاولة لوضع مقاييس لتقييم مدى فعالية المؤسسة التشريعية أنظر في هذا: World Bank Institute
 Staphurst, Pelizzo R, Olson D, Von Trapp L, Legislative Oversight And Budgeting, 2008. ،
 - مبادرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قدم البرنامج رؤيته لتطوير العمل البرلماني وتفعيل أدواته مذكرة عن سياسته لتطوير البرلماني المسماة نقاط الدخول الرئيسية لبرامج التطوير البرلماني ". أنظر في هذا: برنامج الأمم المتحدة، التطوير البرلماني: مذكرة عن سياسة البرنامج، ابريل 2003، ص 06 على الرابط: http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435495490_.pdf تاريخ الاطلاع: 2019/06/05.

- المركز العربي لتطوير حكم القانون والتزاهة: قدم تصوره لدور البرلمان في ضل الحكامة من خلال دراسة له حول " البرلمان في الدول العربية: رصد وتحليل (الأردن، لبنان، مصر، المغرب) في الجزء الأول منه بعنوان "مبادئ البرلمان الصالح"، أنظر في هذا: البرلمان في الدول العربية: رصد وتحليل (الأردن، لبنان، مصر، المغرب)، المركز العربي لتطوير حكم القانون والتزاهة، بيروت، 2007.

⁶¹ ابراهيم بن به، دور المجلس الأعلى للحسابات في تحسين التدبير العمومي، المجلة المغربية للسياسيات العمومية، المغرب، العدد 14، 2015، ص 293.

⁶² القانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 المؤرخ في 14 جويلية 2014.